الفصل الحادي والأربعون

العدد

حكم الثلاثة والعشرة وما بينهما :

تغليب التأنيث عند اجتماع الليالي والأيام :

مما يدخل في هذا الحكم ما جاء في حديث الزجاج عن توجيه قوله تعالى : ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [1] حيث يقول : " ومعنى قوله : (وعشرا) يدخل فيها الأيام ، زعم سيبويه [2] أنك إذا قلت : لخمس بقين فقد علم المخاطب أن الأيام داخلة في الليالي ، وزعم غيره أن لفظ التأنيث مغلب في هذا الباب ، وحكى الفراء[3]: صمنا عشرا من شهر رمضان ، فالصوم إنما يكون في الأيام ، ولكن التأنيث مغلب في الليالي لإجماع أهل اللغة [على] سرنا خمسا بين يوم وليلة ، أنشد سيبويه :

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة يكون النكير أن تصيح وتجأرا [4]

قال سيبويه : هذا باب المؤنث الذي استعمل للتأنيث والتذكير والتأنيث أصله ، قال : تقول : عندي ثلاث بطات ذكور ، وثلاث من الإبل ذكور ، قال : لأنك تقول : هذه إبل، وكذلك : ثلاث من الغنم ذكور ، قال : فإن قلت : عندي ثلاثة ذكور من الإبل لم يكن إلا التذكير ؛ لأنك إنما ذكرت ذكورا ثم جئت تقول : من الإبل ، بعد أن مضى الكلام على التذكير ، وليس بين النحويين البصريين والكوفيين خلاف في الذي ذكرنا من باب تأنيث هذه الأشياء ، فإن قلت : عندي خمسة بين رجل وامرأة غلبت التذكير لا غير " [5] .

---

(١) البقرة/٢٣٤ . (٢) الكتاب ٥٦٢/٣ ، ٥٦٣ . (٣) معاني الفراء ١٥١/١ .

(٤) من الطويل، وقائله النابغة الجعدي، وانظره في الكتاب ٥٦٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٣٨٢/٣، والخزانة ٤٠٧/٧ .

(٥) معانيه ٣١٦/١ .

ويجدر بي أن أنبه على أن الزجاج لم ينقل هنا نص سيبويه ، وإنما فهم معنى كلامه ثم عبر عنه ، وكلام سيبويه في هذه المسألة يشعر بأن الحكم فيها خاص لا يعمم ، فهو يقول : " وتقول : سار خمس عشرة من بين يوم وليلة ؛ لأنك ألقيت الاسم على الليالي ثم بنيت فقلت : من بين يوم وليلة ، ألا ترى أنك تقول : لخمس بقين أو خلون ، ويعلم المخاطب أن الأيام قد دخلت في الليالي ، فإذا ألقي الاسم على الليالي اكتفى بذلك عن ذكر الأيام " ، ثم يقول بعد ذلك : " وتقول : أعطاه خمسة عشر من بين عبد وجارية، لا يكون في هذا إلا هذا ... وقد يجوز في القياس: خمسة عشر من بين يوم وليلة ، وليس بحد كلام العرب " ، فتأنيثه لـ(خمسة) في قولهم : (من بين عبد وجارية) ومنعه التذكير يفيد أن التذكير في قولهم : (من بين يوم وليلة) إنما هو خاص بمسألة اليوم والليلة ، وقول الزجاج : " فإن قلت : عندي خمسة من بين رجل وامرأة غلبت التذكير لا غير " جرى فيه على خصوصية الحكم المذكور .

ومما يستأنس به في ذلك ما قاله في توجيه قوله تعالى : ﴿وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾[1]، وفيه يقول : " أما قوله : (وازدادوا تسعا) فلا يكون على معنى : وازدادوا تسع ليالٍ ولا تسع ساعات ؛ لأن العدد يعرف بتفسيره ، فإذا تقدم تفسيره استغني عنه بما تقدم عن إعادة ذكر التفسير ، تقول : عندي مائة درهم وخمسة ، فتكون الخمسة قد دل عليها ذكر الدرهم " [2] .

اعتبار الموصوف المنوي في باب العدد :

يقرر النحاة أن المعدود إذا كان صفة منويا موصوفها كان المعتبر في تذكير العدد وتأنيثه حال الموصوف المنوي لا حال الصفة ، والزجاج يشير إلى ذلك في حديثه عن قوله تعالى : ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [3] فيقول : " القراءة : (فله عشر أمثالها) ، والمعنى : فله عشر حسنات أمثالها ، كما يجوز عندي : خمسة أثوابا ، ويجوز : (فله عشر مثلها) في غير القراءة ، فيكون المثل في لفظ الواحد وفي معنى الجميع ، كما قال : ﴿إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ﴾ [4] ، ومن قال : (أمثالها) فهو كقوله : ﴿ثُمَّ لَا

(١) الكهف /٢٥ .
(٢) معانيه ٢٧٩/٣ .
(٣) الأنعام /١٦٠ .
(٤) النساء /١٤٠ .

يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ [1] ، وإنما جاز المثل على التوجيه وأن يكون في معنى الجميع لأنه على قدر ما يشبه به ، تقول : مررت بقوم مثلكم ، ويقوم أمثالكم "[2] .

فقوله : " والمعنى : فله عشر حسنات أمثالها " قدر فيه الموصوف مؤنثا وهو (حسنات) ومفرد الحسنات حسنة ، فلهذا ذكر العدد وقيل : عشر ، ولو روعي حال الوصف وهو (أمثالها) لقيل : عشرة لأن مفرده وهو المثل مذكر [3] .

الأعداد المركبة :

تحدث الزجاج عن حركة شين (عشرة) المركب مع النيف فقال في توجيه قوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [4] : " أكثر القراء : (اثنتا عشْرة) بإسكان الشين ، ولغة أخرى : (اثنتا عشِرة) بكسر الشين ، وقد قرأ بعض القراء : (عشِرَة) على هذه اللغة ، وكلاهما جيد بالغ " [5] .

قلت : وإسكان الشين في (عشرة) عند التركيب لغة حكاها سيبويه [6] وذكر أنها لغة أهل الحجاز ، وكذلك حكى فيها الكسر ، وذكر أنها لغة بني تميم ، وقد جاءت القراءة بكسر الشين في غير المتواتر ، وقرأ بها مجاهد وطلحة وعيسى وغيرهم [7] .

وأشار إلى حذف التمييز مع النيف والعشرة في توجيه قوله تعالى : ﴿وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾ [8] ، وفيه يقول : " ويجوز (عشِرة) بكسر الشين ، المعنى : قطعناهم اثنتي عشرة فرقة ، و(أسباطا) من نعت (فرقة) كأنه قال : وجعلناهم أسباطا وفرقناهم أسباطا ، فيكون [9] (أسباطا) بدلا من (اثنتي عشرة) ، وهو الوجه ، وقوله : (أمما) من نعت (أسباطا) " [10] .

وتحدث عن حركة العين في (عشرة) المركبة مع النيف في توجيه قوله تعالى : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [11] ، وفيه يقول : " القراءة فتح العين وفتح جميع الحروف في (أحد عشر) ، وقد روي تسكين العين في القراءة (أحد عْشر كوكبا) قرأ بها بعض أهل

---

(١) محمد /٣٨ . (٢) معانيه ٣٠٩/٢ . (٣) انظر التصريح ٢٧١/٢ .
(٤) البقرة /٦٠ . (٥) معانيه ١٤١/١ . (٦) الكتاب ٥٥٧/٣ .
(٧) البحر ٢٢٩/١ ، وتفسير القرطبي ٢٧٤/٢ . (٨) الأعراف /١٦٠ .
(٩) لعلها : لو يكون . (١٠) معانيه ٣٨٢/٢ ، ٣٨٣ . (١١) يوسف /١٠ .

العربية ، وهي غير منكرة ما كان قبل العين حرف متحرك ؛ لكثرة الحركات في (أحد عشر) ، فأما (اثنا عشر) فلا يجوز فيها الإسكان ، وقد رويت لغة أخرى : (أحُد عشر)، وهذه الرواية في الرداءة وترك الاستعمال بمنزلة (الحمدِ لله)[1] لا يلتفت إليها ، فأما التسكين في العين فقراءة كثيرة صحيحة ، ولكن سيبويه وجميع أصحابه لا يجيزون إلا فتح العين ، إلا أن قطربا قد روى إسكان العين ، ورواه الفراء أيضا ، وقد قرئ به ، فأما ما لا اختلاف فيه ففتح العين " [2] .

قلت : والقراءة بإسكان العين هنا تنسب إلى الحسن وأبي جعفر وطلحة بن سليمان [3] ، ويعلل الإسكان فيها بالفرار من توالي الحركات كما أشار إلى ذلك الزجاج [4] ، وللإيذان بشدة الامتزاج ، وجعل الاسمين اسما واحدا [5] .

حكم (اثني عشر) في الإعراب والبناء وغيرهما :

تعرض الزجاج في كتاب (ما ينصرف) للحديث عن هذا العدد المركب على سبيل الاستطراد فتحدث عن حكمه في الإعراب والبناء والإضافة والنسب فقال [6] : " وأما (اثنا عشر) فمعربة الوسط ، تقول : هذه اثنا عشر ، ورأيت اثني عشر ، فتبني (عشر) ولا تبني (اثنين) ؛ لأن البناء إنما يكون فيما إعرابه حركة .

وزعم الخليل [7] أن (عشر) بدل من النون ، وأنك إذا قلت : هذه أحدَ عشرَك لم يجز أن تقول : هذه اثنا عشرَكَ ، لا تضيف ؛ لأن (عشرَ) بدل من النون ، فلو أضفت لوجب أن تقول : اثنانِك ، فليس الاثنا عشر بالاثنين ، ولكنك إن سميت رجلا (اثني عشر) ثم أضفته قلت : هذا اثناك قد جاء ، تحذف (عشر) لأنه بمنزلة النون ، ولا لبس فيه .

وإن نسبت رجلا إلى (اثني عشر) التي للعدد لم يجز ، لا تقول : هذا ثوب اثنا عشريٌّ ، فإن سميت رجلا (اثنا عشر) ثم نسبت إليه قلت : هذا ثنويٌّ ، تحذف (عشر) .

---

(١) بكسر دال (الحمد) إتباعا لحركة اللام .
(٢) معانيه ٣/٩٠ .
(٣) البحر ٥/٢٧٩ .
(٤) وانظر الهمع ٢/١٥٠، والأشموني ٤/٦٧.
(٥) انظر البحر ٥/٢٧٩، وروح المعاني ١٢/١٧٩.
(٦) ما ينصرف ص١١ .
(٧) الكتاب ٣/٣٠٧ .

حكم (أحد عشر) ونظائره من جهة البناء :

تحدث عن ذلك الزجاج في كتاب ما ينصرف فقال [1] : " فأما (خمسة عشر) فهي في موضع الرفع والنصب والخفض مفتوحة الوسط والآخر ، تقول : هذه خمسةَ عشرَ ، ورأيت خمسةَ عشرَ ، ومررت بخمسةَ عشرَ، وكذلك من (أحد عشر) إلى (تسعة عشر)، قال الله جل وعز : ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾[2]، وقال : ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [3] .

وكذلك إن أدخلت الألف واللام عليها أو أضفتها ، تقول : رأيت خمسةَ عشرَك ، وهذه خمسةَ عشرَك ، وهذه الخمسةَ عشرَ ، وزعم أن بعض العرب يقول : هذه خمسةَ عشرُك ، فيرفع الآخر لما أضاف .

قال سيبويه [4] : إنما بنيت لأنها تقع على كل شيء وأنهما اسمان جعلا اسما واحدا ، فشبهت بـ(هؤلاء) .

وحقيقة شرح هذ الباب : أن (خمسة عشر) أصلها (خمسةٌ وعشرةٌ) ، فحذفت الواو فصار في الاسم معنى الواو ، وهو معنى حرف ، وما كان في معنى الحروف فغير معرب، ففتح للفصل بين الاسمين اللذين يبنيان وهما اسم واحد وبين ما بني وهو اسم واحد وليس من شيئين .

العقود :

تحدث الزجاج عن كسر أول العقد (عشرين) فقال في توجيه قوله تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عِشْرُونَ صَابِرُونَ﴾ [5] : " لا يجوز إلا كسر العين ، وزعم أهل اللغة أن أول (عشرين) كسر كما كسر أول (اثنين) لأن (عشرين) من (عشرة) مثل (اثنين) من (واحد)، ودليلهم على ذلك فتح (ثلاثين) كفتح (ثلاثة) وكسرة (تسعين) ككسرة (تسعة) " [6] .

استعمال اسم فاعل من العدد :

تحدث الزجاج عن ذلك في توجيه قوله تعالى : ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [7] فقال : " معناه أنهم قالوا : الله أحد ثلاثة آلهة أو واحد من ثلاثة آلهة ،

(١) ما ينصرف ص١٠٥ . (٢) المدثر /٣٠ . (٣) يوسف /٤ .
(٤) الكتاب ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ . (٥) الأنفال /٦٥ . (٦) معانيه ٤٢٤/٢ .
(٧) المائدة /٧٣ .

ولا يجوز في (ثلاثة) إلا الجر ؛ لأن المعنى : أحد ثلاثة ، فإن قلت : زيد ثالث اثنين، أو رابع ثلاثة جاز الجر والنصب ، فأما النصب فعلى قولك : كان القوم ثلاثة فربعتهم ، وأنا رابعهم غدا أو رابع الثلاثة غدا ، ومن جر فعلى حذف التنوين ، كما قال عز وجل: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ [1] " [2] .

قلت : والمعنى الذي ذكره أولا هو ما عبر عنه النحاة بقولهم : استعمال فاعل من العدد مع أصله الذي صيغ منه ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة ، وحكمه وجوب إضافته إلى أصله كما يجب إضافة البعض إلى كله ، وهو مذهب الجمهور من البصريين والكوفيين [3] ، وأما نحو ثالث اثنين ورابع ثلاثة فيعبر عنه بأنه استعمال فاعل من العدد مع ما دون أصله الذي صيغ منه بمرتبة واحدة ليفيد معنى التصيير والتحويل ، وهذا لم يبين الزجاج معناه لكنه ذكر حكمه الإعرابي ، وقوله : " فأما النصب فعلى قولك : كان القوم ثلاثة فربعتهم ... " فيه إشارة إلى مسوغ إعماله وهو كونه ذا فعل صيغ هو من مصدره ، وهو الثلث والربع ونحوهما ، وقوله : " وأنا رابعهم غدا " فيه إشارة إلى اشترطهم للإعمال كونه بمعنى الحال أو الاستقبال [4] .

(١) المائدة /٩٥ .
(٢) معانيه ١٩٦/٢ .
(٣) انظر التصريح ٢٧٦/٢ ، والأشموني ٧٣/٤ .
(٤) انظر التصريح ٢٧٦/٢ ، ٢٧٧ .